



تقديرات استراتيجية

فبراير ٢٠٢٣



زلزل سوريا.. كسر عزلة النظام بين الفرص السياسية والمساومات الدولية

صافيناز محمد أحمد

خبيرة متخصصة في الشؤون السياسية العربية
ورئيس تحرير دورية بدائل- مركز الأهرام للدراسات
السياسية والاستراتيجية

أما المعارضة المسلحة - في مناطق الزلزال - فكانت هي الأخرى لها حساباتها التي دفعته لتكون واحدة من الحواجز التي حالت دون دخول المساعدات الإنسانية عبر المعابر التي تمر في مناطق سيطرتها، وكان ذلك سبباً في إخضاع تلك المعابر، وعلى رأسها معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، لمساومات روسيا السياسية داخل أروقة مجلس الأمن الدولي على مدار العامين الماضيين، ومعارضتها لإدخال المساعدات الإنسانية عبر أكثر من معبر -إعمالاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٥٦ في عام ٢٠١٤ القاضي بفتح ٤ معابر في شمال سوريا- باعتبار أن ذلك يهدد سيادة الدولة السورية على أراضيها لأنه يقلص من فرص استعادتها لهذه المناطق، الأمر الذي أدى إلى تقليص عدد المعابر وفق القرار الأممي رقم ٢٥٠٤ لعام ٢٠٢٠ إلى اثنين فقط هما باب الهوى وباب السلام على الحدود مع تركيا.

ومع استخدام روسيا للفيديو في مجلس الأمن ضد قرارات تمديد إدخال المساعدات وافق المجلس على القرار رقم ٢٥٣٣ من العام نفسه، والقاضي باعتبار معبر باب الهوى هو الممر الوحيد لإدخال المساعدات الإنسانية لسوريا.

النظام يوظف تداعيات الزلزل سياسياً

بالرغم من حجم المأساة الإنسانية المؤلمة التي تقف الكلمات عاجزة عن وصفها، تطفو على السطح طموحات النظام الذي يحاول توظيف مأساة الشعب السوري - في شمال غرب البلاد - لصالح حساباته السياسية في معادلة التفاعل الخاصة بالأزمة السورية إقليمياً ودولياً؛ مستهدفاً البحث عن مخرج يكسر العزلة المفروضة عليه جراء العقوبات الدولية والأمريكية؛ وهي العزلة التي لم تفلح محاولات التقارب التي أبدتها العديد من الدول العربية مع النظام السوري على مدار العامين الماضيين في الخروج منها أو دفع النظام لتجاوزها، وإن كانت قد فتحت متنفساً له قلل من حدتها.

ويلاحظ هنا، أن المجتمع الدولي وحتى القوى المناوئة للنظام قد عدلت من مواقفها الجامدة تجاهه منذ عام ٢٠١٧؛ لا سيما بعد أن أعادت روسيا وإيران إنتاج النظام

لاتزال أبعاد الكارثة الإنسانية التي شهدتها المناطق الشمالية الغربية من سوريا جراء الزلزال المدمر الذي ضربها في ٦ فبراير ٢٠٢٣، تتكشف يوماً بعد يوم، لتعبر عن حجم معاناة السوريين في ظل تأخر وصول المساعدات الإنسانية وإمدادات الإغاثة إلى مناطقهم المنكوبة نتيجة للتجاذبات السياسية وحساباتها التي تحكم علاقة التفاعل بين النظام السوري والمجتمع الدولي؛ وهي التجاذبات نفسها التي جعلت المنكوبين محاصرين بين معابر قليلة العدد تأثرت بالزلزال وأخرى يتحكم فيها النظام من ناحية، وبين تقاعس وتراخي المنظمات الدولية عن مد يد المعونة الإغاثية سريعاً إلى منكوبي الزلزال في الشمال السوري من ناحية ثانية.

ولا ينفصل ذلك عن العقوبات الدولية المفروضة على النظام السوري منذ عام ٢٠١٢، جراء الصراع بينه وبين المعارضة، والعقوبات المفروضة عليه من جانب الولايات المتحدة بموجب قانون قيصر عام ٢٠١٩، فضلاً عن أن المناطق الشمالية الغربية -التي تعرضت للزلزال- لها خصوصيتها في سياق الصراع بين النظام السوري والمعارضة؛ حيث تقطن بعض محافظتها المعارضة السورية المسلحة (حالة إدلب)، والبعض الآخر تتقاسم السيطرة فيها كل من قوات المعارضة الموالية لتركيا، والأكراد، وقوات النظام السوري، ودوريات الشرطة العسكرية الروسية (حالة حلب)، والبعض الثالث يمثل الحاضنة الشعبية والاجتماعية للنظام السوري (حالة اللاذقية)، وما يربته ذلك من حسابات في معادلة الصراع السوري الداخلية والإقليمية من ناحية ثالثة.

الحسابات السياسية للنظام، والمجتمع الدولي، والمعارضة في الشمال الغربي، أصبغت الزلزال ككارثة إنسانية بصيغة سياسية واضحة؛ فالنظام الذي تأخر كثيراً في تحمل مسؤوليته تجاه منكوبي الزلزال يحاول توظيف الحدث الإنساني سياسياً بما يكسر عزلة الدولية. والمجتمع الدولي وقواه ومنظّماته ظل متابعاً لما يجري من مأس في شمال غرب سوريا جراء الزلزال لمدة أسبوع كامل دون أن يتخذ الإجراءات المناسبة خشية أن تستغل روسيا -الداعم الدولي لنظام الأسد- الحدث في مساومات سياسية بخصوص الأزمة الأوكرانية في أوروبا.

يرغب النظام في الدفع بها في خضم الأحداث ومفادها "قبول النظام دخول مساعدات الإغاثة الدولية وتسهيل إجراءات وصولها للمناطق التي لا تخضع لسيطرته -مناطق سيطرة المعارضة- مقابل تعليق مؤقت للعقوبات كمرحلة أولى يعقبها إلغاء تدريجي لها"، وذلك على اعتبار أن الزلزال خلف تداعيات هجمية على البنية التحتية يستغرق إصلاحها سنوات.

وبالرغم من عدم وجود تأكيدات بشأن معادلة المساومات تلك، إلا أن تدفق دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية عبر معبر باب الهوى، إلى جانب فتح معبرين آخرين بعد أسبوع من التقاعس، ربما يؤشر إلى وجود مساومات تتم بين النظام والمنظمة الأممية، وبين القوى الدولية والإقليمية المانحة للمساعدات. فضلاً عن مؤشرات أخرى تمثل بعضها في الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي السوري بشأن سعر الصرف المطبق للعملة الأجنبية. هذا بخلاف ما تداولته وسائل الإعلام السورية بأن المفاوضات بشأن إدخال المساعدات للمناطق المنكوبة وصلت لنقطة تفاهم، كما أكدت على إدخال المساعدات الدولية عبر معبرين آخرين إلى جانب معبر باب الهوى وهما معبرى باب السلام والراعى. يضاف إلى ذلك، فإن الإعلان عن مناطق منكوبة يحمل معنى سياسياً يقوم على طلب العون الدولي واستقدام المساعدات وإتاحة مجال واسع لدور منظمات الإغاثة الدولية والإقليمية في الإشراف على توزيع المساعدات، وهو ما يعنى ضمناً كسر العزلة الدولية المفروضة على دمشق من الناحية العملية.

ويعد التعاطى الأمريكى مع الكارثة الإنسانية في شمال غرب سوريا، بالرغم من العقوبات التي تفرضها على دمشق ممثلة في قانون قيصر، درجة من درجات استثمار النظام السوري كارثة الزلزال بصورة أو أخرى؛ حيث أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية إعفاء المعاملات الخاصة بجهود الإغاثة الإنسانية في سوريا من العقوبات لمدة ٦ شهور في محاولة من واشنطن لدرء شبهة تعطيل جهود الإغاثة الإنسانية بفعل العقوبات التي تفرضها على النظام في دمشق. كما أكدت واشنطن أنه حتى ومع وجود العقوبات، فإن المساعدات الإنسانية لم

كشريك في محاربة الإرهاب، وطرفاً في معادلة خفض التصعيد في مناطق المواجهات بينه وبين المعارضة. إلا أن المجتمع الدولي ظل ينظر إليه باعتباره نظاماً يخضع تفاعله الدولي والإقليمي لعدة عقوبات يصعب التفاوض عنها.

ومع كارثة الزلزال، طالبت الأمم المتحدة على لسان أمينها العام ضرورة "تنحية كل الخلافات السياسية لضمان حصول السوريين على الدعم الإنساني العاجل" في إشارة إلى ما تمثله العقوبات الدولية من عوائق تمنع وصول المساعدات للمتضررين في شمال غرب سوريا هذا من جانب.

ومن جانب آخر، سعى النظام خلال الأسبوع الأول بعد الزلزال إلى حصر إدخال المساعدات لتتم من خلاله؛ أى يتولى بنفسه مهمة توزيع المساعدات الإنسانية، بما يعنى دخوله المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية المسلحة في إدلب، وهو ما ترفضه المعارضة أيضاً؛ حيث لم تقبل بعض فصائل المعارضة السورية المشددة والمصنفة إرهابياً -في إشارة إلى هيئة تحرير الشام- دخول المساعدات لمناطق سيطرتها في الشمال الغربي من خلال النظام، بغض النظر عن الوضع الكارثي الذي يعيشه سكانها جراء الزلزال.

وكخطوة في محاولات كسر العزلة في سياق تداعيات كارثة الزلزال، سعى النظام، وللمرة الأولى، إلى طلب مساعدات عاجلة من قبل الاتحاد الأوروبي الذي ترى بعض دوله ضرورة مراعاة الجانب الإنساني الناتج عن الكارثة، لكنها في الوقت نفسه طالبت النظام بضمانات كافية تضمن توزيع المساعدات على مستحقيها.

وفي سياق آخر، خرجت تصريحات مسئولى النظام السوري متهمه العقوبات الأمريكية بإعاقة إدخال المساعدات الدولية لسوريا، وتحديدًا المعدات الثقيلة المستخدمة في رفع الأنقاض في عدة مناطق هي حلب وإدلب واللاذقية وحماه والتي أعلنتها دمشق "مناطق منكوبة" بعد ٤ أيام من وقوع الزلزال، ما يفتح باب التكهنات بشأن تأخر النظام في التفاعل مع الحدث، وهو ما أرجعه البعض لـ"معادلة المساومات" التي

مع النظام السوري "موراباً"، خاصة وأن القانون لم يشمل المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الدولية للسوريين سواء في مناطق سيطرة النظام، أو في منطقة سيطرة المعارضة في الشمال.

نقطة الجمود البارزة في خطوات التطبيع العربي مع النظام السوري كانت مع السعودية؛ والتي تباينت مواقفها تجاه دمشق على مدار العامين الماضيين، فمن المعروف أن الإمارات حاولت تقريب وجهات النظر بين الرياض ودمشق، وكانت محصلة هذه المحاولات وجود بعض المؤشرات الإيجابية التي قد تمهد لمزيد من تهيئة الأجواء على المستويات العليا للدولتين.

وفي كارثة الزلزال، قدمت الرياض مساعداتها لسوريا عبر مسارين: الأول، مساعدات تصل تركيا ومن خلالها يتم إدخالها للشمال السوري المنكوب. والثاني، تمثل في جسر جوي من الطيران المدني السعودي نقل مواد الإغاثة الإنسانية والمساعدات الطبية إلى داخل المناطق التي يسيطر عليها النظام في حلب واللاذقية، ما اعتبره البعض إضافة إلى نتائج التقارب بين الرياض ودمشق مؤخراً، وأبرزها زيارة مدير الاستخبارات السورية للرياض في عام ٢٠٢٢.

مشاركة الرياض في جهود الإغاثة بشمال سوريا- وفقاً لمحللين- ربما تسرع من خطوات التقارب بينها وبين دمشق خلال الفترة المقبلة، لا سيما وأن التداعيات الكارثية للزلزال تبدو آثارها ممتدة على مدار سنوات قادمة ستحتاج فيها المناطق المنكوبة للكثير من المساعدات الإنسانية. لكن يلاحظ أن مستوى هذا التقارب لن يصل إلى حد التطبيع الكامل للعلاقات مع النظام السوري على الأقل في المدى القريب، نظراً لارتباطه بعامل إقليمي مهم يتمثل في درجة التعاون الاستراتيجي القوية بين النظام السوري وبين إيران. فبالرغم من المباحثات التي جرت بين مسئولين سعوديين وإيرانيين برعاية العراق في بغداد خلال العام الماضي، إلا أنها لم تسفر عن حلحلة كاملة لحالة الجمود في العلاقات بين البلدين، نتيجة تعدد ملفات الاشتباك الإقليمي بين الرياض وطهران وأبرزها؛ ملف اليمن، والبرنامج النووي الإيراني.

تخضع للقانون المنظم لها؛ حيث يحتوي على نقاط محددة تستثنى المساعدات الإنسانية، أما المجالات التي تشملها العقوبات هي هي المنتجات النفطية والنظام المالي والمعدات العسكرية. لكن مع خطوة الإعفاء من العقوبات لمدة ٦ شهور وفقاً لتصريح شمل كافة جهود الإغاثة الإنسانية تكون دمشق قد كسرت، ولو بصورة جزئية، العزلة التي فرضتها عليها العقوبات الأمريكية، ما يعنى فتح أفق جديدة للتواصل بين النظام السوري والعالم.

في السياق نفسه، كان التواصل العربي مع نظام الأسد، الذي يشهد تحسناً على مدى العامين الماضيين، بارزاً وحاضراً على مشهد التفاعل مع الكارثة الإنسانية التي خلفها زلزال شمال غرب سوريا، حيث زارا وزيراً الخارجية الإماراتي والأردني عبد الله بن زايد وأيمن الصفدي دمشق والتقىا برئيسها، كما رفعت تونس من مستوى التمثيل الدبلوماسي مع النظام السوري، هذا فضلاً عن إرسال عدة دول منها الجزائر ومصر والعراق والأردن مساعدات إنسانية عبر دمشق من خلال جسور جوية، بينما فضلت قطر والكويت وسلطنة عمان إرسال مساعداتها الإنسانية للمتضررين في سوريا عبر تركيا. كذلك كان لبنان حاضراً في خضم الأحداث رغم ظروفه الاقتصادية الصعبة؛ حيث فتح موانئه أمام حركة المساعدات الإنسانية لسوريا.

وجدير بالذكر أن التقارب بين دمشق وعدد من الأنظمة العربية خلال العامين الماضيين لقي استحسان الولايات المتحدة باعتباره يوفر لدمشق دعماً عربياً إقليمياً يوازن الدعم الإقليمي الذي توفره لها إيران والدعم الدولي الذي تمثله روسيا. ومن أبرز حالات التقارب التي رحبت بها واشنطن بين عدد من الدول العربية ودمشق هو مشروع نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر سوريا برعاية الأردن، خاصة وأن الأخير أعاد خلال العام الماضي فتح المعابر الحدودية بينه وبين سوريا أمام حركة التجارة البينية. ولم تطبق الولايات المتحدة أية عقوبات على الدول المشاركة في هذا المشروع باعتباره يمثل حرقاً لقانون قيصر المفروض على دمشق منذ عام ٢٠١٩، فيما فسّر وقتها أن الولايات المتحدة "ربما" تترك باب التقارب

البعض للاعتقاد بأن الدولتين قد تتجهان إلى إعادة فتح بعض المعابر الحدودية بينهما غير معبر باب الهوى. فمن المحتمل أن تقوم أنقرة بفتح معبر "كسب" ويقع في اللاذقية أى ضمن المناطق التي يسيطر عليها النظام وليس المعارضة، ما يؤشر إلى أن هدف فتح معابر أخرى هو هدف سياسى أكثر منه إنسانى.

هل كسر الزلزال حقاً عزلة الأسد؟

المعطيات السابقة تشير إلى أن النظام السورى يعمل فعلياً على توظيف كارثة الزلزال المدمر وتداعياته الإنسانية الكارثية لمصلحة كسر عزلته الدولية. لكن السؤال .. هل سينجح النظام فعلياً في تحقيق هدفه؟.

التطورات السابقة تقول بأن العديد من الدول العربية وتركيا قد خطت خطوات فاعلة نحو التقارب مع النظام قبل كارثة الزلزال، وبالتالي فإن الكارثة بأبعادها الإنسانية ستعمق من حالة التقارب هذه، باستثناء السعودية التي لاتزال تتحسب لخطوات التقارب بينها وبين دمشق وفقاً للحسابات السابق ذكرها.

لكن على المستوى الدولى، فمن الصعوبة القول بأن كارثة الزلزال من شأنها أن تعيد دمج النظام السورى فى المجتمع الدولى؛ فالولايات المتحدة وإن كانت قد "علقت" العمل بعقوبات قانون قيصر لمدة 6 شهور، فالدافع الرئيسى لذلك هو المساهمة فى تسهيل عملية تقديم المساعدات الإنسانية، بدليل أنها لم تتعامل مباشرة مع النظام السورى وحكومته فى هذا الشأن، ولكنها فضلت تقديم مساعداتها للمناطق الخاضعة للنظام عبر آليات المنظمات الدولية العاملة فى هذا المجال، وتحديدًا التابعة للأمم المتحدة. هذا بخلاف أن عقوبات قانون قيصر لا تخضع له المساعدات الإنسانية فى الأساس، لكن القانون نفسه سيمثل حجر عثرة أمام جهود إعادة الإعمار فى الشمال السورى خلال المرحلة المقبلة، وهو ما سيتطلب من الولايات المتحدة تحديد المجالات التي سيتم تطبيق العقوبات بشأنها، لأنه من المتوقع أن تتأثر قطاعات البناء والطاقة والبنية التحتية خلال مرحلة إعادة الإعمار بالعقوبات.

هذا إلى جانب أن التقارب العربى مع النظام فى دمشق لم يسفر حتى اللحظة عن مؤشرات تقول بأنه قد يؤدي إلى تقليص دور إيران فى سوريا. فثمة من يرى أن التقارب العربى مع دمشق ربما يوازن دور إيران فى سوريا، لكنه لن يمكنها من "الفكاك" الكامل من النفوذ الإيرانى، بل إن هذا التقارب ترحب به إيران لأنه فى النهاية يعزز من مكانة حليفها النظام السورى، ويساعده على تجاوز الآثار الاقتصادية الناتجة عن سنوات الصراع المسلح مع المعارضة. ومن ثم تظل عملية الانفتاح السعودى على دمشق فى ظل الظروف الراهنة محصورة فى الأبعاد الإنسانية فقط، خاصة بعد الزيارة التي قام بها قائد فيلق القدس بالحرس الثورى الإيرانى إسماعيل قانى لمدينة حلب السورية فى اليوم الثالث لوقوع الزلزال تحت مسمى الإشراف على فريق الإغاثة الإيرانى، فبهذه الزيارة تعمدت إيران توصيل رسائل سياسية لعدة أطراف إقليمية وتحديداً السعودية وتركيا تقول بأنها دائماً رقم مهم فى معادلة النفوذ الإقليمى فى سوريا حتى داخل المناطق التي تشكل "اشتباكاً إقليمياً" كمطقة حلب!!.

أما روسيا التي ترتبط بعلاقات تحالف وثيقة مع النظام السورى، فتعتبر تحالفها الإستراتيجى مع دمشق ورقبتها الرابحة فى سياق تفاعلاتها مع الولايات المتحدة والغرب بشأن ملف الأزمة السورية من ناحية، وأداة ضغط على الغرب والولايات المتحدة فى أوكرانيا من ناحية ثانية. ويعد التعاطى الروسى مع تمديد تفويض استخدام معبر الهوى لإيصال المساعدات الإنسانية لشمال سوريا على مدى العام الماضى دليلاً على ذلك. وترى روسيا فى أزمة الزلزال وتداعياته الجمة على الوضع الإنسانى فى سوريا فرصة -مؤجلة- يمكن استخدامها ضد الغرب فى تفاعلها بخصوص أوكرانيا من ناحية، وفرصة سانحة لتثبيت حليفها النظام السورى فى معادلة فرض السيادة على المعابر باعتبارها ممرات للمساعدات الإنسانية من ناحية ثانية.

كما أعادت التداعيات الإنسانية لزلزال شمال غرب سوريا الزخم لحالة التقارب التي تمت بين النظام وتركيا خلال العام الماضى، فتركيا المتخنة بالزلزل نفسه داخل حدودها الجنوبية سبق وأن قطعت مسافات إيجابية فى مسار التقارب مع النظام السورى، الأمر الذى دفع

فضلاً عن ذلك، فإن دولاً مثل فرنسا وبريطانيا أعلنت أن كارثة الزلزال تفرض على الجميع تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين، لكن هذا لا يعنى وجود تغييرات "حدية" في المواقف من نظام الأسد.

وحتى على مستوى التطبيع العربى مع نظام الأسد، فيطغى عليه الحدث الأنى بأبعاده الإنسانية، ومن ثم فإن وتيرة التقارب العربى مع نظام الأسد إذا استمرت بعد هدوء كارثة الزلزال بصورة تتجاوز حتمية تقديم المساعدات الإنسانية، فمن الممكن القول حينها أننا أمام عودة محتملة للنظام السورى إلى عمقه الإقليمى العربى.

وأخيراً، فإن الكارثة الإنسانية التى خلفها الزلزال المدمر على واقع حياة المنكوبين السوريين تدفع الجميع -دولاً ومنظمات- إلى تقديم المساعدات الإنسانية، لكن لا يعنى ذلك أن بعضاً من هذه الدول بصدد التطبيع مع النظام السورى بما يخرجه من عزلته الدولية ويرفع العقوبات عنه ولو تدريجياً، وإن وجب القول أن كارثة الزلزال سيكون لها تداعياتها الإقليمية التى ستفرض على الجميع بصورة أو بأخرى "ضرورة" إعادة رسم السياسات الدولية والإقليمية المتعلقة بسوريا خلال المرحلة المقبلة.

